او قيام الوكالة الدولية للطاقة بفرض ضريبة مشتركة على البترول المستورد لتحافظ على سعره في مستوى معين . هنا نجد الدافع الحقيقي وراء دعوة الرئيس فورد لاستصدار تشريعات تعرض على الحكومات المعنية التقيد بسعر الحد الادنى هذا او ما شابه ذلك من الاجراءات الاخرى الهادفة الى تحقيق الغرض ذاته. واقترح كيسينجر اجراء دراسات فنية مكثفة لتحديد المستوى المناسب الذي يجب تثبيت اسعار النفط عنده ، كما عبر عن توقعه بأن يكون هذا المستوى أدنى من الاسعار السائدة حاليا في العالم لكن على أن يبقى مرتفعا بما فيه الكفاية لتشجيع الاستثمار في تطوير مصادر الطاقة البديلة على المدى البعيد . بالاضافة الى ذلك يريد كيسينجر أن يكون هذا المستوى ( الذي تحدده طبعا الدول المستهلكة الكبرى بما يناسب مصالحها ) هو المرجع في اي اتفاق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة في المستقبل . اما بالنسبة للعلاقة مع دول الاوبيك فقد اقترح كيسينجر ان تقوم الدول المستهلكة بضمان سعر محدد وثابت ( سعر اسمي طبعا وليس حقيقي ) تدفعه الدول المنتجة على امتداد فترة معينة من الزمن وذلك لتبديد المخاوف الحالية لدول الاوبيك حول مستقبل اسعار البترول في السنوات القادمة . وفي مقابل ذلك تلتزم الدول المنتجة بضمان الاستمرار في تزويد « العالم » بالنفط ، خلال تلك الفترة ، بسعر ادنى الى حد لا بأس به من السعر الحالي . وجدير بالذكر هنا ان كيسينجر طرح سياسته ازاء دول الاوبيك بقوله صراحة ان برامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والاستثمار الكثيف فيها سيضع دول الاوبيك امام الخيار الصعب التالي : اما ان تضطر الدول للقبول بتخفيض مهم للاسعار الان مقابل سعر مستقر لفترة اطول ، او تضطر للمجازفة بتحمل تبعات حدوث انخفاض دراماتيكي في اسعار نفطها عندما تبدأ برامج تطوير المصادر البديلة باعطاء مردودها ، وأكد الوزير الامريكي انه كلما انتظرت دول الاوبيك كلما أصبح موقع الدول المستهلكة في هذه المساومة اكثر قوة .

واضح اذن ان فرض مثل هذه السياسة التعجيزية لا يمكن ان يتحقق الا بالعنف والقوة او التهديد بهما لانه لا يوجد فيها أية فوائد تدعو الدول المنتجة حتى الى مجرد التفكير في تبنيها او السير في ركابها . وهذا واضح مما ذكرته مصادر الاوبيك بأنه لا اعتراض لها ، من حيث المبدأ ، على فكرة تحديد سعر حد ادنى للبترول لو لم يكن كل هذا المشروع الامريكي موظفا لخدمة هدف واحد هو ارغام الدول المنتجة على تخفيض اسعارها . ومعروف ان احمد زكي اليماني اخبر كيسينجر خلال زيارة الاخير للرياض ( شباط ١٩٧٥ ) انه اذا فرضت الولايات المتحدة ضريبة قيمتها ثلاثة دولارات على كل برميل نفط مستورد فان السعودية سترد على ذلك بفرض رسم تصدير مماثل على كل برميل تشحنه على ان لا يطبق هذا الاجراء على الدول المستهلكة التي لا تفرض ضريبة مشابهة للضريبة الامريكية .

لكن هل صحيح ان دول الاوبيك واقعة في مأزق صعب على النحو الذي صوره كيسينجر وليس أمامها الا الخيار السيء الذي رسمه لها ام أن في كلامه هذا الكثير من التهويل المحسوب والتهديد المبطن ؟ الجواب في راينا واضح اذ أن خيارات دول الاوبيك ليست محصورة على الشكل المأساوي الذي رسمه الوزير الامريكي عن عمد وسابق اصرار ، حتى مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية — السيد توماس أندرسن — يدرك هذه الحقيقة . فقد ذكر امام اللجنة الاقتصادية التابعة للكونغرس ( تشرين الثاني ١٩٧٤ ) بأنه يرجح ان تتمكن دول الاوبيك من المحافظة على السعر الحقيقي للبترول الذي تصدره وعلى الفائض المالي الذي تحققه في المستويات الحالية تقريبا وعلى مدى السنوات المقبلة . من ناحية اخرى تبين الدراسات الدقيقة التي اجريت على نفقات تطوير مصادر الطاقة البديلة ان تفاؤل كيسينجر الرسمي حول هذا الموضوع هو في غير محله . على سبيل المثال تشير هذه الدراسات انه استنادا الى أسعار البترول السائدة في حوالي منتصف عام ١٩٧٤ ينبغي ان تكون اسعار الحد الادنى للانتاج في المصادر البديلة كي يصبح الاستثمار فيها مغريا اقتصاديا على النحو التالي: الرمال القطرانية ١٢ دولارا للبرميل الواحد ، الزيت الحجري من ٨ الى ١٠ دولارات للبرميل الواحد ، الطاقة النووية من ٤ الى ٥ دولارات للبرميل الواحد ، بترول وغاز بحر الشمال من ٤